

المحاضرة الرابعة

الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى (02)

ثانيا: الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي

جاء الإسلام منذ خمسة عشر قرنا من الزمان ليكون منهجا للبشرية ونظام حياة متكامل، فشمّل النواحي الروحية والأخلاقية، والاجتماعية والسياسية إضافة إلى النواحي الاقتصادية. فالقرآن الكريم والسنة النبوية غنية بالأحكام والتوجيهات اللازمة لتنظيم النشاط الاقتصادي ليناسب كل الظروف الزمانية والمكانية. فقد احتل الاقتصاد في القرآن موقعا كميًا وكيفيًا أكثر من أي موضوع دنيوي آخر، وتكاد لا تخلو سورة من سور القرآن منه ونجد أن كثير من المصطلحات الاقتصادية تكرر ذكرها في القرآن الكريم، منها: المال، والملك، والرزق، والكسب، والإنفاق، والزكاة، والربا، والتجارة، والزراعة، والغرس، والأكل والشرب، والديون، والعقود وغيرها.

في هذه المحاضرة نحاول تبيان كيفية تطور التاريخ الاقتصادي للأمة الإسلامية من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يهدف القسم الأول إلى إبراز الملامح الرئيسية للاقتصاد الإسلامي وذلك بالتطرق إلى أسسه وخصائصه التي تميزه عن الاقتصادات الوضعية (الرأسمالي، الاشتراكي). القسم الثاني فيركز على مراحل التاريخ الاقتصادي للمسلمين ومجالات تطوره خلال فترة العصور الوسطى. أما القسم الثالث فيلخص أهم العوامل التي تسببت في تراجع وتدهور النشاط الاقتصادي في العالم الإسلامي خلال العصور الوسطى.

I - الملامح الأساسية للاقتصاد الإسلامي:

1- تعريف الاقتصاد الإسلامي هو ذلك العلم الذي يهدف إلى تحقيق رفاهة البشرية من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية". كما يمكن تعريفه بأنه " ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي إلى اختلالات سواء في الاقتصاد أو البيئة".

2 - خصائصه:

أ- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إلهي: أي أن الله هو واضعه وبالتالي فإن أصوله وتشريعاته ثابتة غير قابلة للتغيير أو التبديل مع تغيير الأمم وعلى مر الزمن. و حسب المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي فإن الاقتصاد الإسلامي يتكون من شقين الأول: ثابت (المذهب) وهو "مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة النبوية ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان وبغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للمجتمع أو أشكال الإنتاج السائدة فيه" فهو بهذا المعنى ثابت ثبوت مبادئه وأصوله لا يقبل التبديل ولا التغيير. أما الجزء الثاني: متغير (النظام) وهو عبارة عن تطبيق للمذهب الاقتصادي الإسلامي أي عبارة عن الآليات والمؤسسات والخطط العلمية التي تتبناها السلطة الحاكمة في

كل مجتمع إسلامي لتحويل الأصول إلى واقع مادي يعيش المجتمع في إطاره. وعليه فالنظام الاقتصادي الإسلامي خلافا للمذهب قابل للتغيير والتبديل حسب الزمان والمكان والبيئة والظروف.

ب- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي: على المسلم أن يتحلى بالصفات الحميدة التي دعا إليها القرآن والسنة منها: التحلي بالأمانة والصدق في كل المعاملات، مراعاة الحلال والحرام في ممارسة النشاط الاقتصادي.

ج- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي: لا يميل للخيال كما هو الحال في الاقتصاد الاشتراكي الذي يؤمن بالمساواة المطلقة، أو الرأسمالي الذي يعتقد بالتوافق التلقائي بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة (اليد الخفية).

د- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد شمولي: يجمع بين الروح والمادة في جانب اهتمامه بالجانب المادي وتضمنه للحاجات الإنسانية أي العمل على توفير الحاجات الضرورية من مأكّل ومشرب ومسكن وصحة وتعليم..، يهتم بالجوانب الروحية ويعمل على الرقي بالقيم الأخلاقية مثل الأخوة، الصدق والعدالة، التعاون، والتراحم بين أفراد المجتمع.

3- أسس الاقتصاد الإسلامي: يركز الاقتصاد الإسلامي على ثلاث مرتكزات أساسية تختلف في محتواها ومعناها عن باقي مرتكزات النظم الاقتصادية الوضعية. وهي:

أ - الملكية المزدوجة: تتكامل كل من الملكية العامة والخاصة في الاقتصاد الإسلامي ويعتبر وجود أحدهما ضروري للثانية فلا يوجد تناقض أو تناحر بين المملكتين. وإقرار الملكية الخاصة هي بمثابة إقرار للميل الطبيعي في الإنسان لتملك نتائج عمله. بينما تكمن أهمية إقرار الملكية العامة من باب تكفل الدولة بتوفير الحاجات الضرورية التي تضمن مستوى لائق من العيش لكل الأفراد وتمويل المشاريع اللازمة لذلك غير أن مشاريع كلا من المملكتين متكاملة. ولهذا فالمنهج الإسلامي يحدد مجالات معينة للملكية العامة لوسائل الإنتاج تكون في أغلب الأحيان الثروات الطبيعية والمرافق الضرورية وبعض المنشآت القائمة على إنتاج بعض الاحتياجات التي تعد ضرورية لأفراد المجتمع والتي تتكفل الدولة بتوفيرها، وبعض المجالات التي لا يكون للقطاع الخاص القدرة على الاستثمار فيها. وماعدا ذلك يكون خاضعا للملكية الخاصة التي تعتبر حق ثابت لا يمكن التعدي عليه أو تحويل ملكيته أو نزعها إلا في حالة وجود حاجة حقيقية فيها مصلحة راجحة للمجتمع يصاحب ذلك تعويضا عادلا.

ب- الحرية الاقتصادية المقيدة: يقر الإسلام مبدأ الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي للأفراد. إلا أن الحرية في الإسلام ليست على إطلاقها كما هي في النظام الرأسمالي. فالحرية في الإسلام مقيدة، والتقيد ليس بهدف التضيق على الأفراد وإنما منعا للممارسات الفردية المضرة.

بعبارة أخرى الإسلام يقر بمبدأ الحرية الاقتصادية في إطار القاعدة العامة "لا ضرر ولا ضرار" التي تقر بأن للفرد الحرية الكاملة في اختيار العمل الذي يريده والتصرف بثمرة عمله ما لم يكن في اختياره وتصرفه مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية أو إضرار بالآخرين.

ج- مبدأ العدالة الاجتماعية:

تعتبر العدالة الاجتماعية أساساً من أسس الاقتصاد الإسلامي لأن الإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متراحم ومتكافل ومتعاون على الخير. وتقوم العدالة الاجتماعية في الإسلام على مبدأين: مبدأ التكافل العام، ومبدأ التوازن الاجتماعي. فالتكافل يولي اهتماماً كبيراً للطبقات البشرية غير القادرة على مباشرة الأعمال الاقتصادية إما لعدم وجود منافذ للتوظيف بسبب الانكماش الاقتصادي، أو لضعف جسدي يمنع صاحبه من العمل. على هذا الأساس يساهم مبدأ التكافل في إدخال الطائفتين في دائرة النشاط الاقتصادي فالعاطل عن العمل يدخل الدائرة مستهلكاً إن أصبح له دخل بفضل التكافل وبالتالي يدفع من الطلب الكلي. ويكون ذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل من خلال الفرائض الإلزامية والمتمثلة في الزكاة والخراج، وفرائض تطوعية يؤديها الفرد باختياره كالصدقات والهبات والقروض الحسنة، ومن ثمّ تقلص الفجوة الاجتماعية بين الميسورين والمحرومين وتعود الأوضاع إلى حالتها السوية (عودة التوازن إلى المجتمع).

II - مراحل تطور التاريخ الاقتصادي الإسلامي: في هذا القسم سيتم استعراض بعض الوقائع الاقتصادية المهمة في تطور التاريخ الاقتصادي الإسلامي كمرحلة عامة تبرز تطوره خلال فترة العصور الوسطى. وقد حاول العديد من المؤرخين والباحثين تقسيم التاريخ الاقتصادي للمسلمين إلى مراحل أساسية مختلفة وقد اعتمدت هذه الدراسة على التقسيم التالي:

1- مرحلة التكوين والإنشاء: وتبدأ من عهد النبوة وتنتهي بخلافة علي بن أبي طالب عليه السلام. ومن أهم معالم هذه المرحلة:

1-1 تنظيم الحياة الاقتصادية في المدينة: من العلامات البارزة في الحياة الاقتصادية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم مؤاخاته بين المهاجرين والأنصار كنموذج للتكافل الاجتماعي؛ الحث على العمل والكسب الحلال؛ إقرار الملكية الخاصة وتحديد إطار للملكية العامة؛ تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة والرقابة المستمرة عن طريق الحسبة*.

1-2 اتساع رقعة الدولة الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه: حيث تم فتح بلاد العراق والشام ومصر هو ما أدى إلى التوسع العمراني من خلال انشاء المدن الجديدة وبناء المساجد وفق النموذج العمراني الإسلامي إلى جانب اهتمامه رضي الله عنه بشق الأنهار وفتح الطرق وبناء الجسور لتسهيل عملية إيصال السلع والبضائع إلى المدن المختلفة في الدولة الإسلامية كما ازداد التبادل التجاري مع الاقاليم المجاورة، وتنامت الموارد المالية للدولة الإسلامية. ويمكن تحديد الملامح العامة للاقتصاد في فترة الخلفاء الراشدين في النقاط التالية:

* الحسبة : رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين على تصرفات الأفراد وأفعالهم في مجال الأخلاق والدين والاقتصاد أمراً بالمعروف ونهيًا عن المنكر وفقاً لأحكام الشرع وقواعده. كمرقبة السوق والنظر في المكاييل والموازين، ومنع الاحتكار، ومنع الغش والتدليس، ورقابة الأسعار وغيرها من الوظائف. فالسوق في النظام الاقتصادي الإسلامي حرة خالية من المقامرة والغش والاحتكار والاستغلال وكل ما يتسبب بأكل أموال الناس بالباطل، يضبط ذلك الوازع الديني والرقابة الحكومية (الحسبة) حيث يحق للدولة التدخل إن حدث خلل يضر بالأفرا والمجتمع.

- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ويتضح هذا جليا عندما امتنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن توزيع أراض السودان[†] على الفاتحين بل يجعلها وقفا على جميع المسلمين ويترك أهلها عليها ويفرض عليهم خراجا^{**}.
- الاهتمام بالطبقات الفقيرة من خلال توزيع الزكاة والصدقات ووضع نظام للعتاء؛
- تأسيس المالية العامة وإنشاء بيت المال والدواوين وهو يعتبر من أهم نجاحات فترة الخلفاء الراشدين، حيث يعتبر أبو بكر الصديق رضي الله عنه واضع النواة الأولى في تأسيس بيت المال من غير تدوين أو إحصاء لكن عمر بن الخطاب قام بإنشاء الدواوين ومجموعة من الوظائف التي شكلت الجهاز الإداري لبيت المال.
- الانفتاح التجاري والمعاملة بالمثل في التعامل الاقتصادي مع الدول الأخرى، حيث فرض عمر بن الخطاب ضريبة العشور⁺ على تجار تلك الدول كما كانوا هم يفرضونها على تجار المسلمين.

1-3 أوجه النشاط الاقتصادي: لقد كانت الزراعة المهنة السائدة لدى الأنصار في المدينة المنورة، أما المهاجرين فقد اهتموا بالأسواق. أي أن المهنتين السائدتين كانتا الزراعة والتجارة إلى جانب وجود بعض المهن الحرفية الضرورية كالنساج (الحياكة)، النجار، الحداد...

- الزراعة: نظرا لأهمية الزراعة فقد تزايد الحث النبوي على زراعة وغرس الأراضي. ومع انتشار الفتوحات الإسلامية اهتم المسلمون بزراعة ومتابعة خراج الأراضي المفتوحة من خلال استخدام الفلاحين المهرة والاهتمام بالآبار وقنوات الري.

- التجارة: حرص صلى الله عليه وسلم على أن يسعى أصحابه نحو رزق التجارة. وقد شهدت فترة الخلفاء الراشدين توسعا تجاريا مع الأقاليم المحاورة، كما تم استخدام الممرات البحرية لغرض التجارة فقد كان على سبيل المثال لعثمان بن عفان رضي الله عنه سفن بحرية للتجارة.

- الصناعة: لم تكن الصناعة خلال هذه المرحلة متطورة بما فيه الكفاية نظرا لعدم معرفة العرب بأهمية الصناعة، حسب رأي ابن خلدون⁺⁺ "أن المصانع قليلة في العالم الإسلامي نظرا لأن العرب كانوا من البدو وحياة البدو لا تقتضي بناء المصانع، بالإضافة إلى قلة المواد الخام والمناجم"

[†] أراضي العراق التي تم فتحها أطلق عليها المسلمون "أرض السودان" لأنه لم يكن يوجد فيها من أولها إلى آخرها، ولا في طولها وعرضها أرض خالية من الزراعة، فكانت العراق قطعة واحدة من الزرع، وحيث أنّ الزرع أخضر اللون، والخضرة تميل إلى السواد، لذلك قيل لها: "أرض السودان" فكان الإنسان إلى حيث يرمي بصره لا يكاد يقع نظره إلا على المزارع والبساتين، والخضار والأشجار التي غطت البلاد، وإسود بها وجه الأرض.

^{**} الخراج: هو مقدار معلوم من المحصول يلتزم به المنتج (المزارع) أمام بيت المال

⁺ العشور: جمع عشر تؤخذ على التجارة العابرة لأهل الذمة عند اجتياز حدود الدولة الإسلامية سواء كان داخله أو خارجه. وهي أشبه ما تكون بالرسوم

الجمركية في العصر الحاضر. وهي لم تكن موجودة في عهد الرسول (ص) وعهد أبو بكر الصديق (ض).

⁺⁺ ابن خلدون (1332-1406م): هو عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون أبو زيد، ولد في تونس، وتخرج من جامعة الزيتونة، عاش بعد تخرجه من جامعة الزيتونة في مختلف مدن شمال إفريقيا، وقرنطبة واشبيلية، كما توجه إلى مصر وعاش فيه حتى وفاته. يعتبر ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع وأول من وضعه على أسسه الحديثة، وقد توصل إلى نظريات مهمة في هذا العلم حول قوانين العمران، وبناء الدولة وأطوار عمارها وسقوطها. وقد سبقت آراؤه ونظرياته ما توصل إليه لاحقاً بعدة قرون عدد من مشاهير علماء العصر الحديث.

1-4 النقود: لما كانت النقود وسيلة ضرورية للحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد كان المسلمون يتعاملون بالدرهم والدينار الرومي أو الفارسي. ولكن في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى أن الدراهم مختلفة الأوزان، وهذا من شأنه أن يضر بمصلحة المسلمين. فحدد مقدار الدرهم الشرعي وأضاف إلى العملة نقوشاً إسلامية لتمييزها عن النقود الزائفة.

2- مرحلة النمو والنضوج: وهي تشمل العصر الأموي والعصر العباسي الأول. اتسمت هذه المرحلة بالفتوحات الإسلامية الواسعة وبالسيطرة على أراضي زراعية كبيرة. وقد استمر الأمويون في اتباع سياسة الخراج التي وضعها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولكن يتم أخذ الخراج نقداً وليس عينياً (محاصيل). إلى جانب ذلك كان للمسلمين تجارب ناجحة في المحافظة على التربة وحسن استخدام السماد، وفي تخزين الحبوب، وفي تكنولوجيا السقي ونقل المياه واستخدام النواعير. كما اتسمت هذه المرحلة بتصدير البضائع والانفتاح التجاري مع الشعوب الأخرى مما ساهم في امتلاك ثروات مالية كبيرة من عائدات التصدير وهذا راجع إلى: سيطرة المسلمين على الممرات التجارية فقد استطاع المسلمون السيطرة على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي؛ قدرتهم على بناء الأساطيل البحرية مما ساعدهم على السيطرة على عمليات النقل البحري في الموانئ المختلفة والاستفادة من خبرات أهل الموانئ التي تم السيطرة عليها في تعلم الفنون الملاحية وطرائق التجارة مما مكّنهم من الوصول إلى مناطق بعيدة كشرق أفريقيا وغربها والصين وغيرها من البلدان. أما الصناعة، فقد تزايد اهتمام المسلمين بها بعد تعرفهم على الصناعات الرائجة في البلاد المفتوحة وتوفر المعادن والمواد الخام اللازمة. ومن أهم الصناعات التي اهتم بها المسلمون صناعة المواد الغذائية بفضل تطور الإنتاج الزراعي مثل صناعة السكر وطحن الأرز في الشام ومصر؛ صناعة الأسلحة وصناعة النسيج والحرير والدباغة وصناعة الزجاج والصناعات المرتبطة بالخشب وصناعة السفن في الأندلس؛ صناعة الملابس بالعراق نتيجة توفر المواد الأولية من الصوف والقطن والكتان؛ كما أخذ المسلمون بعض الصناعات المتوفرة في البلدان التي وصلوا إليها مثل صناعة الورق من الصين حيث تم إنشاء مصنع دار القز لصناعة الورق في بغداد مما ساهم في التطور الثقافي وانتعاش الحركة العلمية في الدولة الإسلامية. فأصبح العالم الإسلامي مكتبة عظيمة تضم التراث العالمي وإبداعات العصر الفريدة التي أنتجتها الحضارة الإسلامية في مختلف مجالات العلوم: علم الجبر والهندسة، الفلك، الطب والصيدلة....

كما تزايد الاهتمام بالنقود كوسيلة للتبادل، ولعل أهم ما حدث في هذا المجال خلال هذه المرحلة هو سك الدينار الإسلامي في عهد عبد الملك بن مروان في عام 74-75 هجري وحرصه على تعميمه في جميع أقاليم الدولة الإسلامية. ومن أهم الأسباب التي دعت الخليفة لهذا الإجراء هي: تعدد سك النقود في الأقاليم مما أضعف الثقة فيما هو متداول منها؛ الحاجة إلى إظهار استقلالية الدولة الإسلامية من خلال وجود نقود خاصة بها؛ بالإضافة إلى اتساع الدولة وتوفر موارد من الفضة والذهب المستخرج من مناجم الأقطار الإسلامية التي تم فتحها؛

3- مرحلة التدهور: تشمل العصر العباسي الثاني، ودول السلاطين وعصور المماليك والسلاجقة وبداية الدولة العثمانية. اتسمت بتفكك الدولة الإسلامية إلى ثلاث دول: الخلافة العباسية في بغداد؛ دولة بني أمية في الأندلس؛

ودولة الفاطميين في إفريقيا؛ كما زادت الفتن بين المسلمين مما أفقد الدولة الإسلامية هيبتها. ونظرا لهذا التفكك والتدهور ضعفت موارد المالية للدولة الإسلامية، وتسلبت الولاة على بيت المال، وتراجع الانفاق بشكل كبير على الجوانب التنموية، كما تدهورت قيمة العملة الإسلامية بسبب تلاعب الولاة بعيار العملة مما ساهم في تقليل الثقة بها وظهور عملات مختلفة. كما أدت الحروب الصليبية إلى استنزاف ثروات المسلمين، وإلى احتلال بعض الموانئ الإسلامية وانتشار سفن البحرية الصليبية وازدهار تجارتهم على حساب التجارة الإسلامية. ضف إلى ذلك هجوم المغول على البلاد الإسلامية الذين عثوا في أرض المسلمين فسادا حيث قاموا بتخريب شبكة الري والطرق في جميع المناطق التي احتلوها. ما تسبب في إضعاف الحركة التنموية في البلاد الإسلامية وبروز مشاكل في مختلف القطاعات فقد تراجع الانتاج الزراعي بسبب المشاكل السياسية وزيادة الضرائب عليه؛ كما انخفضت انتاجية قطاع الصناعة وقلت جودة منتجاته وتراجعت تنافسيته، وقد أدى ذلك الى ضعف التبادل التجاري مع الدول الأخرى وبالأخص أوروبا مما قلل من تدفق الأموال والذهب إلى الدولة الإسلامية ووقوها في ركود اقتصادي طويل.

ملاحظة: بالرغم من هذا التدهور فقد عرفت الأمة الإسلامية في هذه المرحلة انتعاشا في بعض المواطن منها سيطرة صلاح الدين الأيوبي على الحكم في مصر 1168 م واسترجاع القدس عام 1187م وحدث انتعاش ورخاء في بعض اجزاء من العالم الاسلامي خاصة في الاقاليم التي كانت مستقرة سياسيا مثل مصر في عهد الدولة الايوبية..؛ وبداية قيام الدولة العثمانية في أواخر القرن الثالث عشر ميلادي والتي استطاعت مع مرور الزمن أن تؤسس لدولة كبيرة غدت من أعظم الإمبراطوريات الإسلامية.

III- أسباب التدهور الاقتصادي للعالم الإسلامي يمكن تلخيص اهم العوامل التي تسببت في تراجع وتدهور النشاط الاقتصادي في العالم الاسلامي خلال العصور الوسطى في النقاط التالية:

- تزايد الصراع السياسي والفتن بين المسلمين: انشغال المسلمين بالخلافات السياسية والمذهبية والدينية أبعدهم عن ملاحظة التغيير الحادث في المجتمعات الغربية التي استخدمت المعرفة المتوفرة وحولتها إلى ثورة صناعية؛ كما أدى هذا الصراع وعدم الاستقرار السياسي الى انخفاض الانتاج الزراعي والصناعي والى فقدان السيطرة على الممرات البحرية التي كانت عصب التجارة في ذلك الوقت مما أدى الى تحول المسارات التجارية من المسلمين إلى الأوروبيين.
- تزايد سلطة الجيش وتزايد نفقاتهم واستحواذهم على الاراضي الزراعية واستيلائهم على ايراداتها (خراجه) مما أدى الى انقطاع ايرادات ضخمة عن بيت المال الذي كان له تأثير كبير على نفقات الدولة على مجالات التنمية ونظام العطاء مما ساهم وبشكل كبير في تدهور مستويات المعيشة.
- ظلم الولاة، وضعف التشريعات وانعدام العدل جعل أصحاب رؤوس الأموال يجمون عن الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما أن عدم وجود سياسات لحماية الملكية الخاصة شجع الولاة على التوسع في مصادرة أموال الناس.
- الاسراف وتزايد الانفاق على الملذات والشهوات والأنشطة التي ليس لها جدوى اقتصادية

- السياسات الضريبية المجحفة: الزيادة والمغالاة في حجم الخراج والتعسف في تحصيله ومن أناس لا يخافون الله عز وجل فيحصلون على اموال زائدة عن حق الدولة لحسابهم مما أرهق الفلاحين وزاد من تكلفة الانتاج وادى مع مرور الوقت الى انخفاض تنافسية السلع والتي ينتجها المسلمون.
- السياسات النقدية السيئة ومن مظاهرها التغيير في قيمة العملة والتلاعب في قيمتها خاصة عند زيادة نفقات الدولة على الانتاج الحربي بسبب الحروب والفتن المنشغلة بها
- التهديد الخارجي كان له دور كبير في تدهور الحياة الاقتصادية الاسلامية، حيث بدأت الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر واستمرت حتى القرن الرابع عشر، ثم تبعها هجوم الغول مما أدى الى تحويل جزء كبير من موارد الدولة نحو الانتاج الحربي بدلا من التنمية الاقتصادية، وتدمير البنية الأساسية للإنتاج الاقتصادي للأمة الاسلامية.
- كل هذا أبعد المسلمين عن اكتساب المعرفة وقلل اهتمامهم بالابتكارات الجديدة فضعفت القدرة الانتاجية وتراجعت معدلات التنمية الاقتصادية وتغير الميزان التجاري لصالح أوروبا التي زاد اهتمامها بالابتكارات والمعرفة مما أمكنها من التصنيع والتطوير وبالتالي تنامي قدرتها التنافسية في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية.